الديمقراطية الشبابية ... العاجزة

نظرة في وزارة الشباب التجريبية ... وما آلت ترقيعاً لتدهور النظام

○ بقلم : محمود شمبان ○

ونحن قلنا للسرحاويين : « انتم ايها المستعرون ، والمائعون ، انتم تحدثون عن الديمقراطية ! بينما تقبلون لدى كل خطوة الاب العراقيل لمنع الجماهير المضطهدة من الاشتراك في السياسة ! » (لينين)

ان وسائل اعلام النظام في لبنان تتحدث ، وبصخب ، خاصة منذ ان فاز الرئيس الجديد ، باكثرية « الصوت الواحد » عن « فضائل » النظام « الديمقراطي » في لبنان ، وعن نتائجه و « خدماته الجليلة » ، بقدر ما يهمنا ان نناقش فعلا ، معنى الديمقراطية السائدة في لبنان ، وحقيقتها الجوهرية ، بعيدا ، عن ضوضاء الاعلام الرسمي ، والاصباغ الملفقة التي تطلى بها النظام وجهه الفاشي والرجعي .

حقيقة الديمقراطية السائدة في لبنان

ان الديمقراطية السائدة في لبنان ، هي ديمقراطية الطبقات والمراتب الاجتماعية المرتبطة تبعيا بالرأسمالية العالمية . انها ديمقراطية كبار التجار والرأسماليين ، والملاكين ، وبقايا الاقطاع السياسي ، والديني ، اي باختصار : ديمقراطية ، الطبقات والفئات المستغلة الرجعية المناهضة لحركة الجماهير الشعبية ، ونهوضها ، وتحررها من الاستغلال والسيطرة والخضوع .

فعندما يتحدث النظام الحاكم عن الديمقراطية فانه يقصدها ، ويجسدها بهذا المعنى ، وليس باي معنى آخر : فالبرلمان اللبناني ـ المفترض به ان يمثل الشعب تمثلا حرا ـ منذ ان وجد وحتى الان ، يمثل ويخدم مصالح من ؟ وببساطة اكثر ، من الذي يوسعه ان يرشح نفسه للنيابة ويفوز بها ؟ العمال ؟ الفلاحون ؟ الكادحون ؟

فالواضح ان « البرلمان » « الموقر » ، حكر على اصحاب الزعامات التقليدية الموروثة « آبا عن جد » ، وعلى أقطاب الرأسمالية واركانها ، وعلى كل ازلام النظام واذنابه .

ان البرلمان اللبناني ضمن هذا الوصف المحدد هو مؤسسة سياسية لخدمة النظام الرأسمالي المتحالف مع الاقطاع ، ومعبر عنه ، ولتعزيز هيمنته .

وما يقال عن البرلمان ، يقال عن الوزارة ، وبصدق حرفيا ، منذ الاستقلال وحتى الان ، بل يصدق على كافة أجهزة الدولة ، وذلك لان الدولة بتحديدها العلمي هي أداة سيطرة طبقة او اكثر على طبقات وفئات اخرى ، وليست حكما بين الطبقات المتصارعة .

والدولة في لبنان ، هي عمليا تحت سيطرة الطبقة السائدة والمسيطرة اقتصاديا ، ومن هنا ، فهي اداة بيدها لفرض سيطرتها السياسية وهكذا ، تتحدد في لبنان السيطرة السياسية للبرجوازية المتحالفة مع الاقطاع ، وتتحدد ايضا الطبيعة الطبقية للدولة اللبنانية ، في سائر المؤسسات السياسية ، والمالية ، والاقتصادية القائمة ، وفي مجمل التشريعات والقوانين المعمول بها في المجمع اللبناني .

فالدستور اللبناني ، الذي وضع في ظل الانتداب الفرنسي ، يخلو بشكل صريح ، من اي نص يكرس الحقوق الديموقراطية الاجتماعية ، ويقتصر على اعلان بعض الحقوق السياسية ، دون ان ينص على ضرورة توفير وتامين الوسائل المادية والعملية لممارستها . ومن ذلك ، ما سبق ان ذكرناه ، اي البرلمان وما شابهه .

ان الدستور اللبناني الذي سن عام ١٩٢٦ ، وعلى الرغم من بعض التعديلات الشكلية التي طرات عليه ـ خاصة بعد الاستقلال ـ الا انه يكافئ نصوصه بتنكر للسيادة الشعبية ، وللحقوق الجماهير السياسية بشكل واضح ، مما يظهر مدى شكلية الديمقراطية البرجوازية ، وزيفها بينما يكرس امتيازات المستغلين ، والمستعمرين ونصبي على استغلالهم واستثمارهم الطبيعين صفة قانونية ، وشرعية .

على هذا الاساس فان ابواب الديمقراطية ، او الحريات العامة ، مسدودة امام الحركة الشعبية وطلائعها التقدمية ، بينما هي مفتوحة على مصراعيها امام القوى الرجعية ، واليمينية الفاشية .

فلو تاملنا على سبيل المثال ، من هي الاحزاب والقوى التي تعمل بكل حرية ، ودون رقيب او حسيب وتلقى كل حماية وتشجيع من النظام ، وتشريعاته لوجودها بالطبع ، الاحزاب والقوى المعبرة عن مصالح النظام ، والتي شكل احتياطا دائما في ترسانة قمعه ، يستخدمها في اي صدام مع القوى التقدمية ، والجماهير الوطنية . وما حادث الكحالة الاخير وحوادث ١٩٥٨ الا امثلة حية على ذلك .

اما الاحزاب السياسة التقدمية فهي ممنوعة عمليا وتخضع لرقابة بوليسية صارمة ، وبخطط لضربها باستمرار . ولا بضر من الصورة شيئا جوهريا اعطاء رخص بالعمل لبعض الاحزاب التقدمية (الحزب الشيوعي ـ حزب البعث) . وذلك لان اعطاء الرخص هذه ، لن يرفع عنها الرقابة البوليسية ، ولن يعفيها من القمع في اي صدام مقبل . هذا بالاضافة الى ان اعطاء الرخص ، قد تم في جو من التناقضات الثانوية بين اطراف النظام خاصة بين وزير الداخلية السابق والاجهزة المعروفة . وضمن اطار من التعهدات للقوى الفاشية في الحكم والمغرقة في رجعيتها ، بان اعطاء مثل هذه الرخص سوف يسهل الرقابة لنشاط هذه القوى ، ولا يحول دون فعلها ، متى شكلت اي خطر جدي على النظام .

وعلى مستوى النقابات ايضا ، فان آخر الامثلة الحية على مدى تضييق الخربات على الحركة العمالية في لبنان ، هو قانون الهيكلية النقابية الذي وضعته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مؤخرا . حيث ينص في المادة ١٦ ، على منع العمال من الدخل في القضايا السياسية ، والاشتراك في اجتماعات او تظاهرات ، او مناقشات لها صبغة سياسية .

وبالطبع ، فان القصود بهذه المادة الدخل في شؤون النقابات ولجم العمال عن اي تحرك سياسي .

وبمعنى ابسط ، فصل العامل عن السياسة (فالسياسة « مضرة » لانها تنمي وعي العمال ، وتريهم حقيقة استغلالهم وبؤسهم !) وحقيقتها ، لا تعني سوى الصراع على « الجبنة » اي على الاستغلال والسيطرة لصالح الاجنبي ، على حساب بؤس الجماهير وكدحها .

وزارة الشباب « العتيدة »

تجلب هذه المواقف والمسائل في فترة تشكيل الوزارة العتيدة .

فبعد ان تعقدت الامور ، وانسدت الآفاق امام تشكل وزارة اقطاب ـ وزارة « نص » ـ وزارة « نص و نص » اقطاب ـ وزارة « حجم صغير » ـ وزارة « حجم كبير » ـ وزارة « صدر الرئيس و طبع » كل القطب ـ وزارة « الثورة » المنتظرة ـ « الثورة » من فوق ، وهكذا حدث الانقلاب الاسفل الموعود ، وزارة « نصرا » في اساليب الحكم التي عفا عليها العصر حسب تعبير الرئيس سلام .

واغدقت الصفات على هذه الوزارة العتيدة من اجهزة اعلام العهد الجديد ، ومن الجهات التي على ارضاء العهد . على غرار : ان هذه الوزارة « فيها من الديمقراطية ما ليس في الحكومات العسكرية » و « الثوار اصبحوا في الحكم » و « الثورة من تحت » !! و « اول وزارة في العهد بمعزل عن السياسة » الخ . في الوقت الذي لم تهمل فيه اجهزة العهد الاعلامية بالطبع ، احداث هذه الوزارة خطوة « جريئة » في طريق « صنع » لبنان الجديد . وعلى هذا الاساس يغرون غضب واستياء السياسيين التقليديين وانزعاجهم ، حتى انهم اذا قرروا منح الثقة ، فانما يمنحونها من الشباب البعيدين عن السياسة (تأملوا ما تقوله الديمقراطية في لبنان : وزارة لا تفهم بالسياسة !) فانهم سوف يحنطونها التقليدي باب الخجل ، والتسليم بالامر الواقع ، او لا يجوز ان يضعوا العراقيل من اول الطريق ، ان العهد الجديد ، وفي الوقت الذي يشاع فيه زورا ، ان الاوساط الشعبية والتقدمية قد هللت لهذه الوزارة ، واعتبرتها املها المنتظر سوء اوضاعها ، ولا تنتفي صفة الزور عن هذا العدد ، الا اذا كان المقصود بالاوساط الشعبية » و « التقدمية » كبار الرأسماليين والتجار امثال الشيخ بطرس الخوري رئيس جمعية الصناعيين ورئيس المكتب الدائم للهيئات الاقتصادية ، او كمال جبر رئيس غرفة تجارة وصناعة بيروت ، ورفيق غندور نائب رئيس جمعية الصناعيين ، ووفيق النصولي نائب رئيس جمعية تجار بيروت وامثالهم ، حيث اجمعت كل هؤلاء على اعتبار تشكيل الوزارة العتيدة « ثورة » ، وبداية للاصلاح الحقيقي ، حسبما صرحوا في كل الصحف ، بتاريخ ١٥ تشرين الجاري .

يقول وفيق النصولي بالحرف : « يوم ١٥ حدوث ثورة من تحت ، انما كان يعني في راي هذه الثورة بالذات التي هي تغيير جذري لطبقة حكمت لبنان منذ بداية العهد الاستقلالي . وقد جاء صائب سلام بتشكيلة وزارة الشباب يكسر الطوق الذي احاط بلبنان طويلا ، واعاق نموه ، وينفذ الاصلاح من فوق » .

وواضح ، ان كبار التجار والرأسماليين عندما يرحبون بهكذا « وزارة » ويعتبرونها « ثورة » ، فلانهم بحاجة الى موظفين لتامين مصالحهم ، ينظمون مصالحهم ، ويحمونها ، هذه المواطن ان يصدق ان هذه المواقف بمضمونها ستار شكلي ، من ادخال « الاساليب العصرية » الى الحكم . وعندما يراهنون على الرئيس سلام ، كقيادة مثل هذا « التغيير الانقلابي » على حد تعبيرهم ، فبالضبط لان له علاقات واسعة ، وارتباطات متشعبة ، مع المصالح التجارية والمرتبات الفائقة .

اشتراك (التكنوقراط) في الحكم

ان اشتراك (التكنوقراط) في الحكم ، وفي زعيم النظام الرأسمالي الاخذ بالتصدع هي ظاهرة ، او ظاهرة برزت في العهد الشهابي .

ففي العهد الشهابي ، برز دور (التكنوقراط) اي الفنيين المختصين ، كما برز الاهتمام بهم ، وبتحليلهم عدد من المسؤوليات في مختلف اجهزة الدولة ، ومؤسساتها . وذلك في محاولة للخروج بالدولة ، بمظهر عصري .

ان ذلك كله ، كان يتم تحت تاثير عامل اساسي وهام ، هو ان النفوذ الاقطاعي التقليدي والقوى السياسية ، ولكنه في ذات الوقت ضعيف اقتصاديا ، قد بدا يتقلص بضغط ازدياد نفوذ البرجوازية التجارية وتعاظم سيطرتها اقتصاديا ، ومن هنا ، لجات البرجوازية التجارية (الوسيطة) الى استخدام الاخصائيين والفنيين من اجل تنظيم اجهزة الدولة ، ومؤسساتها ، وتشريعها بشكل يضمن لها ، تعزيز هيمنتها ، واستمرار سيطرتها .

وبالاضافة الى ذلك ، كرست الشهابية اجهزة القمع الخاصة ، (المعروفة) لاحتواء النفوذ السياسي للاقطاعيين من خلال ما كانت تقدمه للجمهور الانتخابي وطلاب المنافع والحاجات من خدمات .

وهكذا بدات تطرح نفسها ، بديلا لعدد من الزعامات الاقطاعية التقليدية حتى بات الزعيم الاقطاعي التقليدي ، لا يستطيع ان يبت بابة خدمة ، الا بموافقة هذه الاجهزة ، وعن طريقها . وامام هذا الوضع ، كان لا بد ان تنشا معارضة ، من قبل عدد من الزعماء التقليديين والاقطاعيين . مما جعل مصير هؤلاء ، ولفترة المهدين السابقين ، معلقا ، في ظل صورة النظام القائم ، وبعيدا عن اية مشاركة فعالة في اقتسام غنائم النظام ، وموارد نهبه ، وسخرته .

وهكذا ، تمكن العهد الشهابي ، من احتواء قسم كبير من الزعامات الاقطاعية التقليدية بوسائل مختلفة ومتعددة : بدءا من دعم اقطاب المال للوائح الزعامات التقليدية والفوز الى جانبها وانتهاء ، بتحديد البرلمان مجالا وحيدا ، لضمان وجاهتها السياسية ، واطارا لتصارعها ، ونخبلها ضمن حدوده .

ان نفوذ الزعامات التقليدية من الاقطاعيين ، الذي يتضاءل باطراد ، وبشكل عام اقتصاديا ، هو السبب الجوهري ، والرئيسي ، في سعي البرجوازية التجارية الوسيطة ، الى اقصائهم عن مواقع السلطة ، بشكل تدريجي والى بروز نوردا بشكل آخذ بالتصاعد والتبلور ، يوما بعد يوم .

وهذا ، بالضبط ، ما يفسر لجوء قسم منها الى الحلف ، لكونها قد تعودت على نقل مراكز السلطة ، ومسؤوليات الحكم ، الى الجهاز التنفيذي . لان حصر المسؤوليات والصلاحيات الواسعة في الجهاز التنفيذي من شانه ان يشل البرلمان ، اي ببساطة من شانه ان شل دور ليرسل من تحت ، باسمائهم (كما عبر ابو جودة في جريدة النهار عشية تشكيل الوزارة) .

او على الاقل ، كان هؤلاء الشباب انفسهم قد خاضوا معركة ضارية ، من اجل فرض كفاءاتهم ووجودهم الاختصاصي ، والسياسي !

اتراثنا لا نعرف بان الذي فرض هذه التركيبة رغبة العهد بالتميز ، وتحالف جديد او بالاحرى قران جديد ، بين البرجوازية التجارية وقوى من الاقطاع السياسي ، التي كانت في الظل ، مع شرائح معينة من البرجوازية الليبرالية التقليدية ؟

او لسنا ندري ، على الاقل ، ان وراء كل وزير من هؤلاء « الشباب » قطبا ، او متنفذا او زعيما لكتلة وان الذي جاء بهم هو ذلك القطب او الزعيم ، وان اللعبة القديمة ما تزال هي ذاتها وان تغيرت الوجوه ؟

دعونا نلقي نظرة على لعبة « اكل الجبنة » هذه :

– اميل البيطار : محسوب على الكتلة الوطنية (اده)

– خليل ابو حمد : جورج ابو عضل ، الصديق الحميم للرئيس فرنجية ، ومن اقطاب المال المعروفين

– منير حمدان : كامل الاسعد

– هنري اده : عضو في حزب الكتلة الوطنية (اده)

– حسن مشرفية : موال لجنبلاط

– جميل كبي : موال لصائب سلام

– صائب الجارودي : موال لصائب سلام (وقريبه في نفس الوقت)

– ادوار صوما : موال للرئيس فرنجية واده

– الياس سابا : موال للرئيس فرنجية ، وقد كان مستشاره وما زال

– جعفر شرف الدين : موال لكامل الاسعد

– فسان تويني : معروف بعدائه للشهابية ، ومنظر العهد الجديد (كما يبدو) .

لاجل كل ذلك ، نحن نسال : اي ثوار هؤلاء الشباب ؟

وعلى من يثورون ؟

واي انقلاب قد جاء بهم الى الحكم ؟

واي انقلاب قد حققوه فعلا ؟

مخرج مفتعل وهزيل لوزارة الشباب :

ان اي وزارة من هذا الطراز ، ما كان لها ، ان تعرف الوجود ولو لحظة واحدة ، لو لم يكن اركان النظام واهله قد وافقوا بالفعل على ولادتها (يفسر ذلك بوضوح كلي ان جميع من اعترضوا على تشكيلها ، تقريبا ، يختتمون اعتراضهم بكلمة : الا اننا سوف نمنحها « الثقة ») .

ولذا ، فان هذا يعني ، انه اذا كانت ولادة وزارة من « الشيوخ » قد تعسرت ، فليس لان دورهم قد انتهى ، الا انه يعني بالتحديد ، انه قد تقلف بوجه جديد ، او برداء جديد اكثر تقبلا (كما يتوهمون) .

ان من يعتقد ، ان دور الشيوخ قد انتهى ، يغرق في حلم صبياني ، مثالي يدعو الى الرثاء . وان من ينتظر نتائج اعمال الوزارة الجديدة ليحكم عليها بالسلب او الايجاب ، فليس سوى مخدوع بالنظام ، والاعيبه ، وتحايله .

ان وزارة الشباب ، هي وزارة مخرج مؤقت وعابر ، ليس من غاية له ، سوى المزيد من تضليل الجماهير وخداعها ، ومماطلتها ، بالوعود البراقة المعجوجة ، عن طرق تصوير هذا العهد ، وكانه بالفعل قد انبثق لينقذ ، وينور على الاوضاع ، ويغيرها بشكل جذري .

مرة اخرى ، ليس من هدف لابراز هذه الوجوه من الاخصائيين الشباب التي طفحت على سطح الحكم سوى امتصاص نقمة الجماهير ، والهائها ، واحتوائها وطمس حقيقة الصراعات الطبقية القائمة ، بعد ان بدات بالتبلور ، والوضوح .

الوزارة .. هل هي مفاجأة ؟

ان ما يشاع عن المفاجاة « المذهلة » التي لم تكن تخطر ببال احد ، فما يعلق بتركيبة الوزارة الجديدة ، ليس صحيحا ، ولا ينسجم على الاطلاق ، مع القرائن الملموسة ، التي برزت مع مطلع العهد الجديد ، وبالتحديد منذ ان ادى الرئيس سليمان فرنجية ، قسم اليمين الدستورية : اذ اشار بوضوح تام امام البرلمان النيابي الى ضرورة التعاون والتفاعل مع « الشباب » ، بشكل يضع امامهم مجال المشاركة « الفعالة » ، في حكم وادارة البلاد ، وبحيث لا يلغي ذلك اواصر التعاضد مع « الشيوخ » ، والافادة من « خبرهم » الواسعة . (الواسعة جدا في المراس السياسي التقليدي) (أؤكد ذلك ايضا ، وبدعمه ما اشار اليه الرئيس سلام نفسه ، وعلى صفحات (النهار) نفسها وفي اكثر من مرة ، عن الشباب الطالع ، واهمية فسح مجالات الطموح والفعل (الجدي » امامه . وما كتبه غسان تويني وفترة طويلة متعاقبة من حيث التسلسل الزمني عن : « الجيل العاجز » الهرم وضرورة اشراك « دم جديد » في شرايين الادارة والحكم ، حيث يصبح في حكم المؤكد الى حد بعيد ان استحداث هذه « التركيبة » من الوزراء الشباب . لم تكن بحكم الصدفة .

ولم تكن الاشارات التي وردت ، نتيجة توارد خواطر فقط ، بل نخبىء في طياتها ، رغبة العهد الجديد في فرض نفوذه من جهة ، والافادة من تجارب المهدين السابقين من جهة ثانية ، كي يتم على المستوى الفعلي والعملي ، اخفاء عجز الحكم واحتواء النقمة الشعبية (خاصة المتجلية في مواقف الطلاب ، والاخصائيين ، والمثقفين بوجه عام) .

وحتى نستكمل الفهم الدقيق لكل ملابسات ، وردود الفعل التي نجت اثر هذه التركيبة الجديدة ، لا بد ان نلقي الضوء على البيان الوزاري الذي قدم امام المجلس بتاريخ ١٧ الجاري ، وعلى ما ساد جلسات الثقة ، من تعليقات واقوال ، بقصد استخلاص نتائج اكثر دقة . وبقصد التوصل من خلال محاكمة كل ذلك ، وفضحه بشكل موضوعي الى طبيعة الدور الملقى على عاتق القوى القدمية في لبنان ، خلال هذه المرحلة الراهنة ، داخليا وعربيا .

وهذا ، ما سوف نعالجه في العدد القادم بشيء من الاسهاب ، والتفصيل .